مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 06، العدد 03- ديسمبر 2019

مساهمة سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

The contribution of the policy of economic recovery to improving the climate of FDI in Algeria

د. حمزة العوادي[1]*

[1]جامعة أم البواقي، الجزائر، ham.laouadi@gmail.com

تاريخ التسليم:2019/09/23 تاريخ المراجعة:2019/11/25 تاريخ القبول:2019/12/08

الملخص

يحاول هذا المقال تقييم حجم تأثير برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة: 2001-2014 على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل هذه الفترة يكشف عن درجة التحسن المقبولة التي شهدها مناخ الاستثمار خاصة في مجال تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، بالمقابل بقي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة جد متواضع، مقارنة بقدرة الجذب التي تتمتع بها الجزائر.

إن هذه المفارقة تفرض على الحكومة الجزائرية بذل المزيد من الجهود، قصد تذليل كافة العقبات التي تحد من تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، للاستفادة منها في دفع عجلة التنمية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو، مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract

This article attempts to study the impact of the economic recovery programs during the period 2001-2014 adopted by the Algerian government on the investment climate. The analysis of this period reveals the acceptable improvement in the investment climate especially in the field of achieving macroeconomic balances. In contrast, the volume of foreign investments Direct arrivals are very modest, compared to the attractiveness of Algeria.

This paradox obliges the Algerian government to exert more efforts in order to overcome all the obstacles that limit the flow of more FDI in order to benefit from it in advancing development.

Keywords: Economic Recovery Policy, Supplementary Growth Support Program, Growth Consolidation Program, Investment Environment, FDI.

*المؤلف المراسل: حمزة العوادي، الإيميل: ham.laouadi@gmail.com

1.مقدمة :

لقد عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة مع بداية التسعينات على انتهاج سياسة اقتصادية للإصلاحات الهيكلية، والتي كان هدفها إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد؛ حيث تميزت تلك الفترة بالتوسع في الإصدار النقدي وطلب القروض الأجنبية قصيرة الأجل والاعتماد على قطاع المحروقات من أجل تمويل التنمية، وبالتالي مواجهة أزمة المديونية الخانقة، وعلى الرغم من النتائج التي خلفتها برامج الإصلاحات في مجال تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية، إلا أنها لم تستجب لطموحات المجتمع الجزائري، والذي كان يرى في التحول نحو اقتصاد السوق، فرصة حقيقية لتحسين ظروف المعيشة، لكن الحقيقة العملية بينت حجم الآثار السلبية لهذه البرامج لاسيما على المستوى الاجتماعي، حيث تزايدت معدلات البطالة والفقر نتيجة لسياسات تسريح العمال التي فرضت آنذاك.

ومع بداية الألفية الثالثة، برزت مؤشرات إيجابية توحي بأن الاقتصاد الجزائري دخل مرحلة جديدة سمتها الانفراج المالي، نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات وما نتج عنها من ازدهار احتياطات الصرف، وفي ظل هذه الوفرة كان من اللازم على الدولة امتصاص الضغط الاجتماعي، والبحث عن الملاذ الأكثر دينامكية لاستثمار تلك الفوائض المالية والدفع بالنمو الاقتصادي، ومن هنا تم توجيه هذه الفوائض المالية نحو سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال إقرار عدة برامج منها: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو:2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي : 2010-2014، ولعل نقطة تلاقي هذه البرامج تكمن في بناء هياكل قاعدية في جل القطاعات الاقتصادية، وذلك بهدف توفير الأرضية اللازمة للارتقاء بالاقتصاد ككل، وتدعيم فرص الاندماج الايجابي ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، ومن ثم الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أصبح يلعب دورا فاعلا في جلب التكنولوجيا الحديثة، وتوفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية والإسهام في تنمية الملكية الوطنية، فضلا على مساهماته في نقل المعرفة من خلال التعليم والتدريب للموارد البشرية، بما يخدم زيادة الفعالية الشاملة للاقتصاديات المحلية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: **إلى أي مدى ساهمت برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2014) في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،** وفي سياق الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، و قد اشتمل المحور الأول على ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي، أما المحور الثاني فتناول عرضا وتحليلا

لمضمون وأهداف برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، بينما تطرق المحور الثالث إلى تبيان أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2.ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي:

من خلال هذا العنصر سيتم التعرف على مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي، وأهم الأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه السياسة.

1.2.مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم سياسات الميزانية التي تستخدمها الدولة بغرض التأثير على الوضع الاقتصادي، من خلال تبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكينزية) بزيادة الإنفاق(الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري) بهدف تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة ".(مسعي، 2012، ص148).

في حين يعرفها آخر بأنها:" سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات وهي مستوحاة من الفكر المالي الكينزي، حيث ساهم كينز بدحضه لما جاء به الفكر الكلاسيكي من حلول لخروج الاقتصاد العالمي من التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير، في التأكيد على ضرورة دعم الطلب الكلي وتعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا فيه لا يمكن تجاهله، ومنطلق كينز في ذلك هو أن الاقتصاد يسير وفق مبدأ: الطلب يخلق العرض"(قروف، سعودي، 2012، 317)

وعموما تنص النظرية الكينزية على أنه في حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل والتقليص من حجم البطالة (بالقري، 2013، ص45). ويشرح " **كينز**" ذلك من خلال استخدام مفهوم المضاعف والذي يسهم بشكل رئيسي في تفسير آلية تأثير الزيادة في الإنفاق العام (أو أي مكونات الطلب الكلي) على العرض الكلي ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة المضاعف تمثل عدد مرات التغير في حجم الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي بوحدة واحدة، إذ يؤكد أن التغير في أي من مكونات الطلب الكلي سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم الإنتاج فتوليد دخول (haddad,2006).

وتجدر الإشارة أن ارتفاع الإنفاق على المشاريع بشقية الاستهلاكي الاستثماري سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب، مما يساهم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو، كما يرتكز على الاستثمارات العمومية وعصرنه الهياكل الاقتصادية، ولعل من أولويات هذا البرنامج التخفيف من حدة البطالة وتحقيق التوزيع العادل للثروة عبر كامل مناطق الوطن مع دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية (زرمان، 2010، ص200).

2.2. أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تتجسد سياسة الإنعاش من خلال التأثير بشكل مباشر على الطلب أو العرض بهدف تنشيط أحدهما أو معا، ولتحقيق هذا المبتغى تستعمل العديد من الوسائل التالية(عقون، بوقجان، بوفنغور، 2018، ص ص 199-200):

1.2.2.وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: وفي هذه الحالة يتم استخدام واحد أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعات للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...) أو تلك بدعم بعض السلع، ذات الاستهلاك الواسع، ...الخ من الزيادات في الدخل الفرد التي يكون لها بالغ الأثر في تحفيز الطلب.
- الإنفاق الحكومي والذي يأخذ شكل نفقات الاستهلاك أو استثماري من خلال إقبالها على زيادة الطلب على السلع والخدمات.
- إنجاز مشروعات الأشغال العمومية خاصة البنى التحتية ، بغرض الإسهام في حل مشكلة البطالة، وتوفير الأرضية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه قدر الإمكان في دفع التنمية الاقتصادية داخل القطر المضيف.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- تخفيض الضرائب بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد، ومن ثمة تحفيز الاستهلاك ومنه الطلب الكلي، وهذا كله يصب في خانة دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2.2.2.وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض: ترمى الدولة من خلال هذه السياسة جعل إنتاج المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية، وذلك باستعمال وسيلتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما ينعكس على تشجيع الاستثمار الخاص؛

- إجراء استثمارات عمومية بغية تسهيل عمل الشركات على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، ولعل من أهم هذه الاستثمارات نذكر: تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة ...الخ.

3.برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر الأهداف والمضمون:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في مطلع القرن الواحد والعشرين، استقرارا في الأوضاع السياسية والأمنية وانتعاشا لأسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برامج تنموية بأغلفة مالية معتبرة للفترة 2001-2014؛ حيث تضمنت سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ثلاث برامج تنموية، هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و خلق مناصب الشغل، إضافة إلى تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية، وذلك بتبنيها سياسة ميزانية مالية توسعية، وسياسة نقدية رغم محدوديتها، وعليه سيتم عرض هذه البرامج فيما يلي:

1.3. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

شهد الواقع الاقتصادي في نهاية التسعينيات محاولة تنشيط الاقتصاد الوطني للنهوض وجعله مسايرا للاقتصاد العالمي، مما أدى إلى وضع برنامج خاص سمي ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه يوم 26 أفريل 2000، وذلك بتخصيص مبلغ مالي معتبر قدره 525 مليار دينار جزائري أي قيمة تعادل 7 مليارات دولار، وعلى اعتبار التعليمات والتوجيهات التي يتضمنها هذا البرنامج سوف تتحمل ميزانية الدولة تكاليف هذا البرنامج على المديين القصير والمتوسط خلال الفترة 2001-2004 في أنشطة حيوية عديدة تضمن تنمية اقتصادية.

1.1.3. أهداف برنامج الانعاش الاقتصادي:

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي (بودخدخ، 2010/2009، ص193):

- ❖ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- ❖ خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- ❖ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف سابقة الذكر وهي(عدة، 2016/2015، ص159):

- ❖ تنشيط الطلب الكلي مما يعني تحول السياسة الاقتصادية من الفكر الاقتصاد النيوكلاسيكي إلى الفكر الاقتصادي الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية

بغرض تنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، حيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.

- ❖ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أنها منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل.
- ❖ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح ببعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان، بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

2.1.3.مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذلك ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004

الوحدة: مليار دينار

	2001	2002	2003	2004	مجموع (مبالغ)	مجموع (النسب)
أشغال وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: فرحات عباس وسعود وسيلة، 2018، ص 64.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول نسجل:

- تركز المخصصات المالية في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى رغبة السلطات العمومية في استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع تحسن

أسعار المحروقات لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد سواء من حيث معدلات النمو الاقتصادي، التشغيل وتطوير البنى التحتية.

– من حيث قيمة المخصصات، يستحوذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على الحصة الأكبر بمبلغ 210.5 مليار دينار وبنسبة 40.1%، يليه جانب التنمية المحلية والبشرية بقيمة مالية 204.2 مليار دينار من القيمة الإجمالية وبنسبة 38.8%، ليأتي ثالثا قطاع الفلاحة والصيد البحري بقيمة 65.4 مليار دينار أي بنسبة 12.4%، وفي الأخير جانب دعم الإصلاحات بقيمة مالية قدرت بمبلغ 45 مليار دينار وبنسبة 8.6% .

2.3.البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009:

بعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والذي نتج عنه تحسن كبير في المداخيل وتراكم في احتياطي الصرف، مما دفع بالسلطات العمومية الجزائرية إلى إقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

1.2.3.أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في مايلي (world Bank , 2007,p 02):

– تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال الجوانب المؤثرة في نمط معيشة الفرد أي الجوانب الصحية، الأمنية والتعليمية.

– تطوير الموارد البشرية والبني التحتية:يتم التطوير المتواصل للموارد البشرية من خلال ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي من خلال تسهيل عمليات انتقال عوامل الإنتاج والخدمات وانتقال السلع وغيرها.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي كهدف نهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي تصب فيه كافة الأهداف.

2.2.3. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

بلغ البرنامج التكميلي لدعم النمو في شكله الأصلي 4203 مليار دينار ثم أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة مالية بلغت 432 مليار دينار آخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة بلغت 668 مليار دينار زيادة على الموارد المتبقية من برنامج

دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بمبلغ 1071 مليار دينار، زيادة على الصناديق الإضافية والتي قدرت مبالغها بـ 1191 مليار دينار، إضافة إلى التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار.

ويشمل هذا البرنامج في مضمونه على خمسة محاور رئيسية تتوزع ما بين الجانب الاقتصادي وآخر اجتماعي كما هو مبين في الجدول التالي(سعودي، حبشي، 2019، ص09):

الجدول رقم 2: التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاع	المبالغ مليار دج	%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
السكن	555	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا	250	
تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز	192.5	
باقي القطاعات (الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام)	311.5	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
قطاع النقل والأشغال العمومية	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
السياحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	

5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.75	100

المصدر :سعودي عبد الصمد وحبشي أسماء، 2019 ، ص.9

من خلال قراءة الجدول يلاحظ أن الحكومة تحاول صياغة برنامج يؤدي إلى التحسين في معيشة السكان، لذا خصصت أكثر من 45% من موارد هذا المخطط لدعم التنمية البشرية، ومن ثم فإن سعيها نحو تحقيق حياة أفضل لهم كان أكبر انشغالات الحكومة، وهذا بدلالة تدعيم والمضي قدما في زيادة إصلاح أنظمة التعليم والتربية والتكوين ودفع مرتبات سخية للموظفين، إضافة إلى توفير ما تحتاجه هذه القطاعات من وسائل عصرية، من أجل زيادة قوة الرابطة بينها وبين سوق العمل من خلال تحسين جودة مخرجات التعليم، تماشيا مع متطلبات مرحلة النمو والتنمية التي وصلت إليها البلاد، وهذا ما جعل مخصصات هذا القطاع الحساس (التعليم بأنواعه المتعددة) يحظى بحوالي 400 مليار دج وبما يعادل 21% من مخصصات تحسين ظروف معيشة السكان.

وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للتنمية البشرية، أين خصصت له ميزانية تقترب من النصف، فإن برنامج تطوير الهياكل القاعدية استحوذ هو الآخر على ما نسبته 40% من موارد هذا المخطط نظرا لأهميته الحساسة في خلق الوظائف وتنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على المنتجات الرأسمالية ثم الوسيطة ثم الاستهلاكية.أما باقي القطاعات الأخرى فإنها نالت أقساطا محدودة من موارد هذا المخطط، وذلك لتولد قناعة راسخة بأهمية البرنامجين السابقين خلال الفترة القادمة. وتهيئة الظروف جيدا لدخول غمار اقتصاد السوق وما يتطلبه من عنصر بشري مدرب ومكون، وما يتطلبه مناخ الاستثمار من هياكل قاعدية عصرية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة والمتجددة بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

3.3. برنامج توطيد النمو 2010-2014:

بندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الأعمار الوطنية التي انطلقت منذ 10سنوات، والذي رصدت لها ما يقارب 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار والذي قسما إلى شقين ؛ حيث خصص الشق الأول لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 130 مليار دولار،أما الشق الثاني : فقد خصص لإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156 مليار دولار. وعموما فقد شمل برنامج توطيد النمو على ثلاث برامج فرعية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

البرنامج/القطاع	المبالغ (مليار دج)	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
السكن	3700	
التربية ، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
باقي القطاعات*	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
قطاع النقل والأشغال العمومية	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر : فرحات عباس وسعود وسيلة، 2018، ص 64.

من خلال الجدول السابق يلاحظ تركز السلطة الجزائرية على تأهيل المورد البشري، حتى يكون قادرا على قيادة النمو الاقتصادي نحو المعدلات الموجبة والمتزايدة باضطراد ، وهو ما ترجم في تخصص نسبة45.42%، بالإضافة إلى أن المخطط يرمي إلى تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 8400 مليار دج أي بنسبة 38,5%، وذلك نظرا لما يحتاجه مناخ الاستثمار الفتي في الجزائر من أرضية صلبة تستلزم ضرورة تطوير قطاع الأشغال العمومية وشبكة النقل والمواصلات، والتهيئة العمرانية، كما استكملت الحكومة برنامجها التنموي بإعادة الاهتمام بالتنمية الفلاحية والصيد البحري ودعم القطاع الصناعي العمومي لأنه أكثر توظيفا لليد العاملة، ثم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أمل المستقبل في قيادة النمو والمضي قدما نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا بمبلغ 3500 مليار دج أي بنسبة 16% ؛ وهذا ما يبين انشغال

الحكومة الجزائرية أكثر بالأمن الغذائي في ظل ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية، وبالمقابل ضعف مساهمة الصادرات الغذائية والصناعية والفلاحية في إجمالي الصادرات.

4.أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يحاول هذا المبحث إلقاء نظرة فاحصة على مكانة الجزائر ضمن أبرز المؤشرات المستخدمة في مجال تقييم مناخ الاستثمار.

1.4. مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر (2001-2014):

يوضح الجدول رقم (04) يوضح أهم تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة (2001-2014).

الجدول رقم 4: تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2001-2014

البيان /السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8	4.6
مؤشر سياسة التوازن الداخلي*	4.2	0.23	4.99	5.82	11.9	13.50	4.40
مؤشر سياسة التوازن الخارجي**	12.9	7.8	13	13.1	20.7	24.7	22.5
معدل التضخم	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	4.6
رصيد الدين الخارجي (مليار $)	22.57	22.64	23.35	21.82	16.40	15.5	5.57
معدل البطالة	27.3	25.9	23.71	17.70	15.26	12.30	11.20
سعر صرف الدينار مقابل $	77.26	79.69	77.40	72.06	73.36	73.70	69.20
البيان /السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.0	2.4	3.3	2.4	3.3	2.7	3.8
مؤشر سياسة التوازن الداخلي*	11.40	6.8	2.7	0.2 -	1.3	--	1.2
مؤشر سياسة التوازن الخارجي**	23.20	0.3	9.4	9.35	8.21	0.4	0.6
معدل التضخم	4.40	5.7	4.3	4.5	8.9	3.3	3.4
رصيد الدين الخارجي (مليار $)	8.58	5.41	5.45	4.4	3.63	3.30	3.73
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6
سعر صرف الدينار مقابل $	74.58	72.73	74.39	76.05	77.55	79.4	85.1

***الفائض أو العجز في الميزانية كنسبة منPIB **الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة منPIB**

المصدر: *تقارير بنك الجزائر للسنوات 2008-2015.*

و من خلال الجدول السابق يتضح أن الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد في تلك الفترة، فقد سجل كل من ميزان الحساب الجاري و كذا الميزانية العامة فائضا خلال السنوات الأخيرة، كما عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار استقرارا نسبيا بالرغم من التذبذب الذي شهده الدولار في السنوات الأخيرة، أما فيما يخص معدل التضخم فقد تمكنت السلطة النقدية من التحكم به نسبيا، رغم ما تشهده الساحة الاقتصادية من تزايد للكتلة النقدية كنتيجة لتنامي حجم الإنفاق في برامج الإنعاش الاقتصادي المنتهجة، وإلى زيادة الأجور في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما يبرر وصول معدل التضخم إلى 8.9 % خلال سنة 2012، لكنها تمكنت من السيطرة علية وتخفيضه إلى 3.73 % خلال سنة2014، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد بذلت السلطات الحكومية كل المجهودات اللازمة من أجل احتوائها ؛ حيث وصل معدلها إلى 10.6% خلال سنة 2014، فضلا على ذلك لقد استطاعت الحكومة الجزائرية حسن إدارة ملف المديونية الخارجية مستثمرة في ذلك النماء الكبير لاحتياطي الصرف الذي بلغ 194 مليار دولار خلال سنة 2014.

2.4.مؤشرات البنية التحتية والموارد البشرية: يعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق الجغرافية للدولة و التي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية، ومن ناحية أخرى إدماج وربط الأسواق الوطنية بالأسواق العالمية بتكاليف منخفضة، بالإضافة إلى عرض حجم ونوعية المؤهلات الخاصة بالموارد البشرية، و يمكن تلخيص أهم المؤهلات التي تمتلكها الجزائر في النقاط الآتية (KPMG, 2012, p22.):

-**حجم السوق:** إذ يؤثر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للمستثمرين العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، و يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 37 مليون نسمة، ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز، إذ تستورد ما قيمته 65.7 مليار دولار سنة 2013.

-**البنية التحتية:** تملك الجزائر بنية متطورة نسبيا تساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي 135000كيلومتر، بالإضافة إلى 4600 كيلومتر من السكك الحديدية منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. ويوجد بالجزائر حوالي 13 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات ويمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 35 مطارا منها 13 مطار دولي؛

-**بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:** بلغ الهاتف الثابت 3.7 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 03 متعاملين وليصل إلى أكثر من 19.7 مليون مشترك؛

-**التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:** بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز.

-**المورد البشرية:** تعد الجزائر منبع للموارد البشرية المؤهلة حيث إن 75% من الشعب الجزائري في سن التعليم، حيث يمثل صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية معدل 96% سنة 2010، ومن الانجازات التعليمية الهامة في الجزائر محو الأمية، حيث ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين سن 15 سنة فما فوق من 69.6% خلال الفترة 1995-2005 إلى 76% بالنسبة للفترة 2005-2010.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP) 2011، ص 163.)

3.4.تقييم مناخ الاستثمار الجزائري وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية:

لأجل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، يمكن عرض أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية كمايلي:

1.3.4.مؤشر التنافسية العالمية: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية و يعد أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار و تأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية و أداة لتفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال.

و قد تراجع ترتيب الجزائر بمركز واحد ضمن هذا المؤشر خلال سنة 2013-2014، حيث احتلت المرتبة 87 عالميا من 142 دولة شملها التقرير برصيد 3.96، بعدما كانت تحتل المرتبة 86 من 133 دولة في تقرير 2010-2011، و هذا ما يفسر بأن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. بالمقابل اعتبر التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي يضم أكبر المختصين الاقتصاديين الدوليين وأهم صانعي القرار الاقتصادي العالمي أن الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية، واعتمد التقرير على عدد من المؤشرات مثل وضعية المؤسسات والهيئات والمنشآت القاعدية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فضلا عن وضعية القطاعات الصحية والتعليم، فعالية السوق، القدرات التكنولوجية، القدرة على تفعيل الأعمال والابتكار، مدى استقلالية القضاء وفعاليته في اتخاذ القرارات، حماية واحترام الملكية ومدى احترام الحكومات للأخلاق ومدى انتشار الرشوة، وبناء على هذه المؤشرات فقد جاءت الجزائر في الرتبة 83 عالميا من مجموع 133 دولة، ورغم تحسن الرتبة الجزائرية التي كانت في الرتبة 99 في تقرير العام المنصرم، فإن أغلب المؤشرات ظلت سلبية خاصة في مجال الرشوة واستقلالية القضاء ودعمت الجزائر بالخصوص في مجال مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنظر للراحة المالية التي تتمتع بها، بينما

ظلت وضعيتها في مجال الضغط الجبائي ووضعية البنوك سلبية أيضا.(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012، ص18.)

2.3.4.مؤشر بيئة أداء الأعمال: يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ سنة2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية ،يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع ،التعامل مع التراخيص، توظيف العمال ،تسجيل الملكية، الحصول على القروض حماية المستثمرين ، دفع الضرائب ،التجارة عبر الحدود تنفيذ العقود ، وإغلاق المشروع.(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ص ص 135-139) وقد تحصلت الجزائر على المرتبة 152 عالميا في 2014 ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال، أما خلال سنة 2012 فحققت المرتبة 150 أي أنها تراجعت بمرتبتين، وأصبحت تقبع في المراتب المتأخرة عالميا.كما يكشف الجدول الآتي ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لبيئة أداء الأعمال لسنة 2014 على النحو التالي:

الجدول رقم 5: ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2014.

المرتبة عالميا من بين 185 دولة				
بدء المشروع	**استخراج تراخيص البناء**	**توصيل الكهرباء**	**تسجيل الممتلكات**	**الحصول على الائتمان**
156	138	165	172	129
حماية المستثمر	**دفع الضرائب**	**التجارة عبر الحدود**	**إنفاذ العقود**	**تسوية حالات الإعسار**
82	170	129	126	62

***Source**:World Bank, 2014.*

يبين الجدول أن الجزائر حلت في مراتب متأخرة في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 172 والمرتبة 62 عالميا، وهذا ما يعتبر دليلا على تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن بالرغم من هذا تبقى بعض المؤشرات ايجابية لبلد مثل الجزائر؛ حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعد مقبولة مقارنة بعدد الدول التي يشملها التقرير.

3.3.4.تقارير المخاطر القطرية: تقوم مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على أساس بعض المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، كالمخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، توافر التمويل..الخ، وعلى العموم يوجد العديد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة

بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها من أهمها .(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ص ص 123-128):

-**المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة P.R.S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk (ICRG) Group منذ سنة 1980، وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار و يغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. و يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: المخاطر القطرية ودرجتها المئوية

درجة المخاطر	منخفضة جدا	منخفضة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة جدا
درجة المؤشر %	100-80	79.9-70	69.9-60	59.9-50	49.9-0

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015، ص 124.

وحسب هذا المؤشر حصلت الجزائر في جوان 2014 على درجة مخاطرة منخفضة (من 70 إلى 79.9) (أنظر الجدول رقم06). وبالتالي فإن مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز بدرجة مخاطرة منخفضة.

-**مؤشر وكالة دان برادستريت:** يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما ل132دولة منها 17دولة عربية وتقسم درجة المخاطر إلى ست فئات هي (منخفضة -طفيفة -معتدلة -مرتفعة -مرتفعة جدا- أعلى درجات المخاطر).وجاء تصنيف الجزائر ضمن هذا المؤشر في في درجة مخاطر معتدلة خلال شهر مارس 2014 و بمقارنة المؤشر بين سنتي 2010 و 2014 تبين أن الجزائر قد تراجعت في التصنيف.

- **المؤشر اليوروموني:** يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروموني بمعدل مرتين في العام ،الأولى في مارس والثانية في سبتمبر ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالالتزامات الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية التحويل رأس المال المستثمر وأرباحه.ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة هي : المخاطر السياسية،

الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.وقد تم تصنيف الجزائر في أفريل 2012 بدرجة مخاطر معتدلة ضمن هذا المؤشر.

- **مؤشر الكوفاس:** ويصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 و يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد و يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي و بالأوضاع السياسية و الاقتصادية، و يستند هذا المؤشر على مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات القصيرة المدى، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4 ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف D.C.B ويغطي المؤشر 165 دولة منها 19دولة عربية.

و صنف المؤشر الجزائر في درجة الاستثمار A4 بما يعني أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية و رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا. (أنظر الجدول رقم07).

الجدول رقم 7: وضع الجزائر في تقارير المخاطر القطرية

الكوفاس		مؤشر اليورموني	دان أند براد ستريت		المؤشر المركب للمخاطر القطرية	
157 دولة	165 دولة	180 دولة	133 دولة	132 دولة	140 دولة	**140 دولة**
juin-14	janv-14	apr-14	mars-14	dec-10	juin-14	**dec-10**
A4	A4	40.1	c5	b5	72.0	**72.0**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، ص62.

4.3.4.مؤشر الحرية الاقتصادية: أصدر معهد Héritage Fondation الأميركي بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال **مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يقيس** مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع، حماية

حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع ،كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة ،كما يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسئولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل،وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يمكن توضيح قيمته كما يلي (The Heritage Foundation, 2012,P36.):

-(80-100): دلالة على حرية اقتصادية كاملة

-(70-79.9): دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة

-(60-69.9): دلالة على حرية اقتصادية معتدلة

-(50-59.9): دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية

-(0-49.9) : دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية

واحتلت الجزائر حسب هذا المؤشر سنة 2014 المركز 140عالميا من بين 186 دولة والمركز ما قبل الأخير عربيا، إذ وُصفت بأنها اقتصاديات تكاد تنعدم فيها الحرية. وذلك بالاعتماد على عدد من العوامل على غرار حرية العمال، التحرر من الفساد، الحرية المالية، درجة تدخل الحكومة، حرية الأعمال، الحرية النقدية، حرية التجارة و حرية الاستثمار.

5.3.4.مؤشر الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :يقدم تقرير الأونكتاد تصنيفا لدول العالم باستخدام معيارين هما "الإمكانات والأداء" ومن اجل تقييم أداء وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر.

-مؤشر الأداء- أداء الاستثمار الأجنبي المباشر-: هو عبارة عن مقارنة بين نسبة مساهمة الدولة في الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي إلى مساهمتها في الناتج المجلي الإجمالي العالمي؛ حيث إذا كانت هذه النسبة اكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هذه الدولة كانت قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الحجم النسبي لنتاجها الوطني الإجمالي أما إذا كانت النسبة اقل من الواحد الصحيح، فهذا يعني أن مساهمة الدولة في إجمالي حجم الاستثمار

الأجنبي المباشر العالمي اقل من مساهمتها في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. مما يعني أنها لم تستطع إن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الكفاية.

-**مؤشر الإمكانات** :وهو يقوم بتصنيف الدول حسب إمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (أحمد، 2012، ص ص 33-34).

وفي سنة 2014 صنفت الجزائر بناء على تقاطع مؤشر الأداء والإمكانيات ضمن دائرة الدول ذات الجذب المنخفض والإمكانيات المرتفعة، وعلية وفقا لهذا المؤشر يتبين ضعف نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما تتمتع به من إمكانيات. وقد قامت الدولة في خطوة منها نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بتطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير بهدف تحسين مناخ الاستثمار والتي تضمنت :

-ترقية قوانين الاستثمار من خلال إصدار الأمر رقم 1-3 والمتعلق بتطوير الاستثمار وإجراء بعض التعديلات التشريعية والتنظيمية والتي تتطلبها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

- تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (التحكم في التضخم، التسديد المسبق للديون، ارتفاع الصرف، تحسن وضع الموازنة العامة)؛

-تحسين الأوضاع الاجتماعية؛

-تطوير المنشات القاعدية والبني التحتية.

وتعد الثلاث التدابير الأخيرة من ضمن أولويات الدولة والتي سطرتها ضمن برامج الاستثمارات العمومية البني غطت الفترة ما بين (2001-2014) والتي تهدف من ورائها إلى تشجيع الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها.

4.4.تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

من أجل التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من تحليل مناخ الاستثمار الذي يتكون من عدة عناصر إذا توفرت تعمل كعنصر جذب الاستثمارات الأجنبية، ويقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط التي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثر تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركية الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

بالنسبة للجزائر نجد أنها تمتلك مجموعة من المؤهلات والإمكانات التي تجعل منها في المستقبل منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية التي تتمثل في:

-كبر حجم السوق :فالسوق الجزائرية هي سوق استهلاكية واسعة يبلغ عدد السكان حوالي 37 مليون نسمة تستورد ما قيمته 40 مليار دولار سنة 2009 أما عن الناتج الخام فقد بلغ سنة 2009 حوالي 110 مليار دولار، ويقدر نصيب الفرد من هذا الناتج 3.450 دولار ، هذا وقد ساهم الإنفاق الحكومي في توسيع معلم السوق الوطنية للسلع والخدمات في السنوات الأخيرة، ذلك بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) التي خصص لها مبلغ مليار دولار ،وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي من 2% إلى 4% سنة 2012.

-استقرار الأوضاع الاقتصادية هذا الاستقرار تعكسه المؤشرات التالية:

*توفر بني تحتية جيدة : هذا ما عملت الدولة على توفيره في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي التي غطت الفترة مابين (2001-2014) وذلك من حلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمار المحلي.

*الموارد البشرية : تعد الجزائر منبع للموارد البشرية المؤهلة حيث إن 75بالمئة من الشعب الجزائري في سن التعليم كل سنة مقسمين كالتالي:

- 6805235 في التعليم المتوسط.
- 939000 في التعليم العالي .
- 464000 في التكوين المهني.

وأكثر من 120000 متخرج من أكثر 80 مدرسة عليا، 190000متخرج من 658مؤسسة تكوين مهني.

* **وفرة الموارد الطبيعية** : تمتلك الجزائر ثروة طاقوية معتبرة ،فهي تعد أكبر منتج ومصدر للبترول والغز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط ،كما تحتل المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات العالمية البترولية، هي بذلك تعد رابع ممون للطاقة للاتحاد الأوروبي، وثالث ممون للغاز الطبيعي،أما عالميا فتحتل المرتبة 18 بين منتجي البترول والمرتبة 12 بين مصدري البترول بقدرات تكرير تصل إلى 22مليون طن سنويا، بالنسبة للغاز الطبيعي فتحتل المرتبة السابعة عالميا ،فهي تعد ثالث مصدر للغاز 05 منتج لنفس المورد في العالم،كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية أخرى كالفوسفات ،الزنك والحديد ....الخ

ويتضح من خلال تحليل مناخ الاستثمارات أن الجزائر تمتلك إمكانية ومؤهلات متنوعة من النادر أن تجتمع في دولة واحدة ،فهي تمتلك موقع استراتيجي هام (قريبة من الأسواق الكبرى في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا)، بالإضافة إلى توفرها على المصادر الطبيعية ومصادر الطاقة

،فهي تمتاز بوفرة اليد العاملة المؤهلة،إلى جانب وجود قاعدة صناعية ،تم بناؤها في العقود الماضية ، وبنى تحتية وهياكل قاعدية عكفت الدولة على انجازها في برامجها التنموية التي سطرتها في الفترة مابين (2001–2014) تحت مسمى برامج الإنعاش الاقتصادي، وقد عززت الجزائر هذه الإمكانيات بجملة من الإصلاحات في قوانين الاستثمار لجذب تحفيز المستثمرين الأجانب على الدخول للسوق المحلية.

وإذا كان تحقيق التوازنات الاقتصادية شرط أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فالجزائر استطاعت في اثنتي عشرة السنة الأخيرة أن تسجل تحسن في جميع مؤشراتها الاقتصادية وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 1999 وكذا انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي والتي كان لها تأثير واضح على الجوانب التالية :

_ انخفاض نسبة الديون الخارجية من 25,26 مليار دولار سنة 2000 إلى 3,263 مليار دولار سنة 2011.

_ ارتفاع احتياطي الصرف الذي بلغ حوالي 200 مليار في نهاية السداسي الأول من سنة 2012 .

_ ارتفاع فائض الميزان التجاري الذي وصل إلى 17,45 مليار دولار بداية السداسي الثاني من سنة 2012 مقابل 13,95 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2011 .

–ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2,21 سنة 2000 إلى 3.8 سنة 2014.

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة والفرص الاستثمارية المتاحة تأتي التقارير التي تعدها العديد من المؤسسات أو المنظمات الدولية لتكشف النقاب عن الواقع بعيد نوعا ما عما تناقله وسائل الإعلام الوزراء في تصريحاتهم المتفائلة، فالتقارير الصادرة عن هذه المنظمات تشير إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، حيث تتصف الجزائر في المراتب الأخيرة في العديد من المؤشرات فمؤشر الحرية الاقتصادية الذي يقيس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد صنف الجزائر في المرتبة 140من بين 179دولة في سنة 2014، مؤشر الشفافية والذي يرصد درجة الفساد وقد اختلت الجزائر المرتبة 105ضمن 145دولة وذلك في سنة 2014، مؤشر التنافسية ويظهر الوضعية التنافسية للدولة كما يمكن هذا المؤشر الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلد على توفير مزايا تنافسية وقد وصل عدد الدول التي احتواها تقرير إلى 144دولة حول العالم احتلت الجزائر المرتبة 110 عالميا (علما أن الجزائر اختلت المرتبة 87 من بين 140دولة وذلك في سنة 2011) وهذا يعني أن بلادنا لا تزال أقل قدرة على المنافسة مقارنة بالدول المغاربية المجاورة؛ مؤشر المخاطر القطرية الذي يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمار وقد احتلت الجزائر المرتبة 72من

بين 140 دولة (تصنيف 2014) وهي بذلك تصف ضمن الدول ذات درجة المخاطر المنخفضة ،وهذا ما يفسر بتوفر الاستقرار السياسي الأمني ،إلى جانب الاستقرار الاقتصادي الذي تحقق في العشر سنوات الأخيرة بفضل جهود الدولة.

وبناءا على هذا التحليل، يتضح لنا سبب عدم تناسب حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد مع الفرص الاستثمارية المتاحة، ومن هنا فالسؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هل أن هذه المؤشرات أثرت بالفعل على خيار المستثمرين الأجانب للاستثمار في المغرب مثلا دون الجزائر رغم الإمكانيات والفرص الهائلة التي تتيحها الجزائر لمستثمريها وهل أن برامج الإنعاش الاقتصادي التي أطلقتها الدولة في الفترة مابين (2001-2014) كان لها أثر ايجابي على تدفق الاستثمارات.

5.الخاتمة:

منذ عزم الدولة الجزائرية على ترك النظام الاشتراكي وتبني فلسفة اقتصاد السوق الحر ترسخ لدى القيادة السياسية والاقتصادية ضرورة فتح الأبواب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يسهم في تدعيم التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث عملت الدولة على منح عدة حوافز وتسهيلات وضمانات عبر مختلف قوانين الاستثمار، إلا أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة ومعظمها متعلق بقطاع المحروقات. ويرجع ذلك إلى وجود عدة معوقات من أهمها مشكلة التمويل والتسهيلات الائتمانية، و تفشي الرشوة والبيروقراطية وعدم الاستقرار السياسي ومشكلة العقار الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن ما حققته الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2014 يعد مقبولا نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها، ولكن مازال ينتظرها المزيد من الإصلاحات والعمل الجاد لكي تندمج بشكل فاعل ضمن المحيط الاقتصادي الدولي، وتحقق لنفسها مكانة مقبولة بالنظر للإمكانات التي تزخر بها.

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مازالت معقدة لأنها مرتبطة بالمدى الطويل لذا فإن الكثير من الإصلاحات التي هي قيد التطبيق والدراسة خاصة في مجال مشكل العقار والقضاء على البيروقراطية والإصلاح البنكي والمالي والتخفيف من القطاع غير الرسمي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية يجب أخذها بحزم، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يبلغ المستوى المطلوب إلا إذا كان هناك قطاع خاص منتج يأخذ زمام المبادرة، كما أن الجانب الآخر هو العمل على تطبيق القوانين السابقة ومحاولة تبسيطها لكي تكون حافزا للمستثمر الأجنبي على اختيار البلاد للقيام بعملية الاستثمار.

6. الهوامش والمراجع المعتمدة:

- مسعي، محمد.(2012).سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو. *مجلة الباحث، ورقلة*.(العدد 10).

- قروف، محمد كريم، وسعودي، محمد الطاهر.(كانون الأول 2012) السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 1999-2011. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*. المجلد 19.(العدد 12)

- بالرقي، تيجاني.(2013). تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011- دراسة تحليلية تقييمية. مجل*ة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة فرحات عباس سطيف 1*.(العدد 13)

- زرمان، كريم.(جوان 2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*.(العدد السابع)

- عقون، شراف، وبوقجان، وسام، وبوفنغور، خديجة.(أفريل 2018). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2011-2019). *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*. المجلد رقم 2.(عدد خاص)

- بودخدخ، كريم.(2010/2009). أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009. جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- عدة، أسماء.(2016/2015) أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة جامعة وهران2: ماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- سعودي، عبد الصمد، وحبشي، أسماء.(يومي 7 و8 نوفمبر 2019). اثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2016): دراسة تطبيقية مؤشر هرفندل هرشمان، ملتقى دولي جامعة البليدة2 حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.(2012). آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2011. الكويت.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.(2008). مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت.

- أحمد، فايز عبد الهادى.(2012). الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، *مجلة دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية*.إصدار خاص. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- Haddar, Mohamed.(2006). Macroeconomie, deuxième édition. Tunisie : centre de Publication Universitaire.

- The Heritage Foundation.(2012). The Wall Street Journal, Index of Economic Freedom.

- KPMG.(2012).Guide Investir en Algérie.

- World Bank .(2007).a public expenditure review, report n° 36270, Vol 1 (http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf)